الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

الديوان

Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse – COSOB -

Le Cabinet

كلمة السيد يوسف بوزنـــــادة

رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

بمناسبة افتتاح المؤتمر السنوي الثالث للسوق المالي الجزائري

المركز الدولي للمؤتمرات، في 20 ديسمبر 2025

***

يشرفني أن أرحّب بكم في افتتاح المؤتمر السنوي الثالث للسوق المالي الجزائري الذي ينعقد برعاية كريمة من السيد وزير المالية، هذا الحدث المؤسسي الذي يندرج في صميم التوجه الاستراتيجي للجزائر الرامي إلى تحديث المنظومة المالية وتعزيز دور أسواق رأس المال في دعم النمو الاقتصادي، وترسيخ أسس اقتصاد متنوع وأكثر اندماجًا في محيطه الإقليمي والدولي.

ويكتسي مؤتمرنا لهذا العام أهميةً خاصة، لكونه يتزامن مع تولّي لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، هذا الاتحاد الذي تأسس سنة 2007 ويضم في عضويته ست عشرة دولة عربية. وفي هذا السياق، حرصنا منذ مطلع السنة الجارية، وبالتنسيق الوثيق مع الأمانة العامة للاتحاد، على إضفاء ديناميكية جديدة للتعاون العربي، قائمةٌ على توحيد الرؤى، وتبادل الخبرات، وتعزيز العمل المشترك، بما يُسهم في تطوير أسواق المال العربية ومواءمتها مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، لاسيما تلك الصادرةِ عن المنظمةِ الدوليةِ لهيئاتِ الأوراقِ المالية.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

الديوان

Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse – COSOB -

Le Cabinet

لقد شهد السوق المالي الجزائري خلال السنوات الأخيرة مسارًا إصلاحيًا عميقًا ومتدرّجًا. فمنذ سنة 2023، باشرنا عملية تحديث شاملة للإطار التنظيمي، تُوّجت بإصدار عشرة نصوص تنظيمية جديدة، أسهمت في تبسيط شروط الإدراج، وتطوير آليات التداول، وتعزيز متطلبات الإفصاح المالي، وترقية حماية المستثمر، فضلًا عن تمكين الوسطاءِ والمهنيين الناشطين في السوق.

كما أفضت هذه الإصلاحات إلى إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاءِ الصناديقِ الاستثماريةِ الجماعية، باعتبارها أدواتٌ تمويلية بديلة ومبتكرة، يمكن أن تلعب دورا هاما في تنويع مصادر التمويل، وتدعم توجيه الادخار الوطني نحو الاستثمار المُنتِج، استجابةً للتحولات الإيجابية العميقة التي يشهدها اقتصادُ بلادنا.

واستكمالًا لهذا المسار الإصلاحي، باشرنا خلال الربع الأخير من السنة الجارية -- إعدادُ برنامج تحفيزي متكامل لتطوير السوق المالي، اعتمدنا في بلورته مقاربة تشاركية موسّعة، تقوم على إشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين في المنظومة، من خلال تنفيذ مشاورات معمّقة وإطلاق استشارة وطنية مفتوحة ستتوج بخارطةِ طريقٍ استراتيجيةٍ ترسُمُ معالمَ سوقٍ ماليٍّ أكثرَ جاذبيةٍ وفعالية.

وفي إطار الانتقال من الإصلاح التنظيمي إلى التجسيد العملي، نحتفي اليوم بالتشغيل الرسمي لسبع منصّات إلكترونية لتنفيذ أوامر البورصة، بما يشكّل خطوة نوعية تعكس التزامنا الراسخ بمسار التحول الرقمي وتحديث البنية التحتية للسوق المالي. وقد جاء هذا الإنجاز ثمرةً للجهود المهنية العالية التي بذلها الوسطاء في عمليات البورصة، في إطارِ تنسيقٍ مؤسساتيٍ محكمٍ مع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، لاسيما عقب إصدار الإطار التنظيمي المؤطِّر لعمل هذه المنصّات خلال السنة الماضية. ويجسّد هذا المشروع نموذجًا ناجحًا للتكامل والتعاون المؤسساتي،

من شأنه تعزيزُ ثقة المستثمرين، وتيسير عمليات التداول، والمساهمة في الارتقاء بمستويات الشمول المالي.

ويجدر في هذا المقام التنويه إلى أن السوق المالي الجزائري تمكّن، خلال هذه الفترة، من تعبئة ما يقارب مائتي مليار دينار جزائري، وُجِّهت لتمويلِ عملياتِ عصرنةِ بنوك وإنجازُ مشاريعَ استثمارية منتجة، بما يؤكد قدرة السوق على الاضطلاع بدوره المحوري في تعبئة الادخار الوطني وتوجيهه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة. ويأتي ذلك انسجامًا مع الرؤية الاستراتيجية للسيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر توسيع وتعبئة مختلف مصادر التمويل، وترسيخ مكانة الجزائر كقطب اقتصادي إقليمي وقارّي واعد.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يتميّز مؤتمر هذا العام ببرنامج علمي وفكري رفيع المستوى، يقوم على أربعةِ محاورَ استراتيجيةٍ كبرى، هي التمويل المبتكر، والتحول الرقمي، والاستدامة المالية، والشمول المالي. ويتضمن البرنامج جلسات عامة وموضوعاتية بمشاركة نخبة من الخبراء والمسؤولين، إلى جانب تنظيم مبادرات مؤسساتية نوعية تُعنى بتعزيز الثقافة المالية، ودعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، وتشجيع انخراط الشباب والطلبة المبتكرين، بما يجعل من هذا المؤتمر فضاءً للحوار البنّاء وتبادل الخبرات، ومنصةً لتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين في المنظومة المالية.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إنّ نجاح مسار إصلاح وتحديث السوق المالي يرتكز على تعزيز التنسيق المؤسسي، وترسيخ التكامل الفعلي بين مختلف الفاعلين في المنظومة الاقتصادية والمالية

الوطنية، إلى جانب توطيد علاقات التعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين، على أساس تبادل الخبرات، وتوحيدِ الرؤى، واعتمادِ أفضلِ الممارساتِ والمعايير الدولية. ونأمل أن تُسهم أشغالُ هذا المؤتمر، وما ستسفر عنه من مخرجاتٍ وتوصياتٍ عملية، في دعم هذا المسار الإصلاحي، وترسيخ أسسِ سوقٍ ماليٍّ عصريٍّ وفعّال.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدّم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى السيد وزير المالية على رعايته السامية لهذا الحدث. كما أتوجّه بالشكر الجزيل إلى ضيوف الجزائر الكرام، وإلى كافة الخبراء والمتدخلين، وإلى جميع المشاركين على تشريفهم هذا المؤتمر، متمنيًا لأشغاله كامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.